الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/994
27 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البنود ٢٠ و ١٠٧ و ١١٢ من
جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لاريتريا لدى الأمم المتحدة*

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم بيانا أصدرته وزارة خارجية اريتريا اليوم، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، بشأن انتهاكات اثيوبيا الجسيمة لحقوق الإنسان للمدنيين الاريتريين المقيمين في ذلك البلد.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٠ و ١٠٧ و ١١٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) هايلي منقريوس
السفير الممثل الدائم

* صدرت من قبل تحت الرمز S/1998/690.

مرفق

بيان بشأن انتهاكات اثيوبيا الجسيمة
لحقوق الإنسان الأساسية

بدأت سلطات أديس أبابا موجة ثالثة من الاعتقالات استعدادا للمزيد من عمليات الترحيل وذلك في تحد منها للمجتمع الدولي الذي ظل يتوسط مع الحكومة الاثيوبية لوقف الاعتقالات الواسعة وغير الشرعية للاريتريين المقيمين في اثيوبيا. وهناك تقارير خطيرة عن حدوث اعتقالات جديدة وعلى نطاق واسع لا سيما في أديس أبابا في الأيام الثلاثة الماضية.

لقد تم جمع وترحيل أكثر من ٠٠٠ ١١ اريتري بأشد الطرق إهانة للإنسان في حملتين سابقتين من مراكز رئيسية في الريف ومن القرى في المناطق الحدودية. وأخذ السكان من منازلهم عند منتصف الليل وجرى فصل الأسر بقسوة من أطفالها القصر بل أن الأطفال الرضع قد تركوا دون أي رعاية. وجرى نهب الممتلكات بعد ترحيل الأسر وتشتيتها.

واعتقلت السلطات الاثيوبية أيضا الآلاف من الشبان الاريتريين بحجة سخيفة مؤداها أن تسجيلهم في الخدمة الوطنية أو الحملة المدرسية الصيفية أو الدور الذي قاموا به من قبل في حرب التحرير يجعلهم يشكلون "خطرا محتملا على أمن اثيوبيا"، وهكذا، يظل أكثر من ٠٠٠ ١ شاب اريتري "أسرى حرب" في معسكر الاعتقال في منطقة فيتشه. ويوجد ثمانون طالبا جامعيا من بين أولئك الرهائن. كما يحتجز كثير من الاريتريين الأبرياء في السجون في أجزاء أخرى من البلد، ولا سيما في ماكيلي وأدي غرات. واعتقلت راهبتان اريتريتان مؤخرا في أدي غرات، في حين تم ترحيل خمسة قساوسة آخرين كانوا يديرون مدارس في جنوب شرق اثيوبيا.

ويتعرض الاريتريون الذين يحملون جنسية بلدان أخرى أيضا للاعتقال والترحيل، رغم أن بعضهم أنقذوا من هذا المصير بسبب الاحتجاجات التي قدمتها سفاراتهم.

لقد ظل العديد من الحكومات والوكالات الدولية وجماعات حقوق الإنسان يقوم بالوساطة مع السلطات الاثيوبية لوقف هذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، ولكن لم ينشأ عن "الدبلوماسية الهادئة" أية نتائج ملموسة. فلا تزال السلطات في أديس أبابا تواصل امتهانها لحقوق الإنسان الأساسية وتواصل دونما عقاب الاعتقالات التعسفية والترحيل الجماعي للاريتريين في ازدراء كامل منها لشواغل المجتمع الدولي. بل ان رئيس وزراء اثيوبيا تجاسر بالتصريح علنا أن "لإثيوبيا حقا مطلقا في طرد أي أجنبي إذا لم يعجبها لون عيونه".

وفضلا عن ذلك فقد لجأت أديس أبابا إلى أردأ الممارسات في تلفيق الأكاذيب واتهام الحكومة الاريترية بانتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان، وتحقيقا لهذه الغاية، قامت بإحياء "إدارة رفع المعنويات" التي كان نظام منغستو قد أنشأها بمساعدة من جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة لتلفيق الأكاذيب ونشرها من أجل تضليل المجتمع المحلي والدولي. ومن بين الأكاذيب المشينة التي اختلقتها هذه الإدارة هذا الأسبوع الادعاءات الفاضحة "بقيام المقاتلين الاريتريين بجرائم اغتصاب جماعية" و "حرق سبعة اثيوبيين في منطقة ألا" و "إطلاق النار بوحشية على الاثيوبيين الذين كانوا يريدون العودة إلى بلادهم في أدي كوالا"، و "ضرب المدنيين الاثيوبيين علنا في أسمرة وعرض أسرى الحرب على الملأ". وقد قام أحد مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية في اريتريا ولجنة الصليب الأحمر الدولية وأفراد المجتمع الدبلوماسي في أسمرة بالتحقق من زيف هذه الإدعاءات، ولكن الصحافة الدولية لا تزال تتلقف هذه الإدعاءات كما هي دون التحقق منها كما يلزم.

وحكومة اريتريا ترى أن التزام الصمت أمام انتهاك اثيوبيا الجسيم لحقوق الإنسان وما تقوم به من حملة تضليل محمومة إنما هو أمر فظيع وغير مقبول. ولا ينبغي أن يقصر المجتمع الدولي نطاق رد فعله على مجرد الاحتجاجات الدبلوماسية الصماء. ذلك أن هذه التجاوزات لا بد من إدانتها علنا وبصورة قاطعة.

وزارة الخارجية
أسمرة
٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨

- - - - -